فرص وتحديات الشمول المالي في الجزائر

Opportunities and Challenges of Financial Inclusion in Algeria

محمد بن قطاف*[1]، محبوب بن حمودة[2]

[1]مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، benguettaf.mohamed@univ-alger3.dz

[2]مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، prbmahboub@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/05/24 تاريخ القبول:2026/06/17 تاريخ النشر:2026/06/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى استكشاف واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر وتحليل دورها في صياغة مستقبل الشمول المالي، مع التركيز على رصد الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه هذا التحول. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع البيئة الرقمية والمبادرات الحكومية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك فرصا واعدة لتوطين التكنولوجيا المالية تدعمها بنية تحتية شبابية متنامية وإرادة سياسية للتحول الرقمي. وتوصي الدراسة بضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات القانونية وخلق بيئة تجريبية مرنة (Regulatory Sandbox) لتحفيز الابتكار المالي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية (Fintech)، الشمول المالي

ترميزJEL :E58؛ G21.

Abstract:

This study aims to explore the reality of Financial Technology (FinTech) in Algeria and analyze its role in shaping the future of financial inclusion, with a specific focus on identifying the available opportunities and challenges facing this transition. The study adopts a descriptive-analytical approach to diagnose the reality of the digital environment and government initiatives. The findings reveal that Algeria possesses promising opportunities for localizing FinTech, supported by a growing youth infrastructure and a political will for digital transformation. Finally, the study recommends the necessity of accelerating legal reforms and creating a flexible regulatory sandbox to stimulate financial innovation.

keywords: Fintech, Financial Inclusion

JELClassification Codes : E58 ؛G21.

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تشهد البيئة الاقتصادية العالمية المعاصرة ثورة رقمية غير مسبوقة تغلغلت في كافة القطاعات، وكان القطاع المالي والمصرفي في طليعة القطاعات المتأثرة بهذه الموجة. وقد نتج عن هذا التمازج بين التكنولوجيا والخدمات المالية ما يُعرف باصطلاح "التكنولوجيا المالية" (FinTech)، والتي أعادت صياغة المفاهيم التقليدية للعمل المصرفي، وقدمت حلولاً مبتكرة تتجاوز الحدود الجغرافية والبيروقراطية التقليدية.

وفي سياق الدول النامية، ومنها الجزائر، يبرز "الشمول المالي" كهدف استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، والدمج الاقتصادي للفئات التي لا تملك حسابات مصرفية، فضلاً عن امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية وإدراجها ضمن القنوات الرسمية. ورغم الجهود المبذولة لتحديث القطاع المصرفي الجزائري، إلا أن مؤشرات الشمول المالي لا تزال بحاجة إلى قفزة نوعية لتواكب التطلعات الاقتصادية الراهنة.

من هنا، تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟ وما هي أبرز الفرص المتاحة والتحديات؟

2. تقديم حول التكنولوجيا المالية والشمول المالي:

غالباً ما يبدأ الابتكار الرقمي بفكرة ثورية، سواء أكانت طريقة جديدة لتخزين المعلومات ومعالجتها، أو نموذج عمل جديد. إلا أن هذه الفكرة ليست سوى نقطة انطلاق، إذ يتطلب تحقيق فوائد الابتكار جهدا دؤوبا واستثماراً كافيا وإقناع المستخدمين (Iñaki ALDASORO, Jon FROST, Vatsala SHREETI 2025). وسمح تطبيق التكنولوجيا المالية من تنمية وتطوير أداء المصارف نظرا لما توفره من أنظمة وبرامج الكترونية متطورة، عبر وسائلها المبتكرة، ولها دور في تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين كل شرائح المجتمع من الوصول إلى مختلف الخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم (معاملات، مدفوعات، إدخار، إئتمان،...) بسرعة وبأقل التكاليف **(فريد حبيب ليان، 2019، ص 56)**.

1.2 تقديم التكنولوجيا المالية:

تعتبر التكنولوجيا المالية (FinTech)* نتاج طبيعي لتقاطع العمليات المالية مع استخدامات التكنولوجيا الحديثة التكنولوجيا، من خلال دمج مختلف التقنيات الحديثة لتحسين أتمتة الخدمات المالية وابتكارها، مما يُسهّل

* يُشتق المصطلح من دمج كلمتين هما "Financial" (المالية) و"Technology" (التكنولوجيا). وفي البيئة الأكاديمية المعاصرة، لا تُعرّف التكنولوجيا المالية باعتبارها مجرد أدوات تقنية، بل كقطاع ديناميكي يجمع بين الابتكار التقني ونماذج الأعمال المالية الحديثة.

على المؤسسات والمتعاملين والمستهلكين إدارة أموالهم وتسريع المعاملات وتقليل التكاليف **[(فريد حبيب ليان، 2019، ص 56)**.

الملاحظ أن كل تعريف التكنولوجيا المالية لها نفس المنحنى، ومنها نذكر **[(فريد حبيب ليان، 2019، ص 56)، (Iñaki ALDASORO, Jon FROST, Vatsala SHREETI 2025)، (هشام حمزة، 2022) & (عبد الله حسن طعامنه، 2024)]**:

- استخدام تقنيات عابرة للحدود تعمل على تحسين جودة الخدمات المالية ونوعيتها المقدمة للزبائن؛
- استخدام تقنيات تؤدي لاتساع رقعة تقديم الخدمات المالية وقنوات الاستهالك وزيادة فرص البيع وإضافة ميزة تنافسية للمؤسسات؛
- أفكار مبتكرة تهدف إلى تحسين عمليات ادارة الخدمات المالية من خلال اقتراح حلول تقنية وفقًا لمواقف العمل المختلفة، وقد تؤدي الأفكار المبتكرة أيضًا إلى نماذج أعمال جديدة؛
- استخدام البرامج والتقنيات الحديثة لتطوير وتحسين وتسهيل الخدمات المالية.
- ابتكار مالي قائم على التكنولوجيا، يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتوجات جديدة ذات أثر مادي مصاحب على الأسواق والمؤسسات المالية وطريقة تقديم الخدمات.

مما سبق، يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها أي ابتكار مالي باستخدم تقنيات لتقديم الخدمات المالية تضمن جودة وتكلفة مقبولة.

مرت التكنولوجيا المالية تاريخيا بثلاث مراحل أساسية **[(محمد عبد العليم صابر، 2023) & (هشام حمزة، 2022)]**:

1) مرحلة التأسيس التناظري (1866–1967)، مثل وضع أول كابل تلغراف عبر المحيط الأطلسي لربط الأسواق المالية؛

2) مرحلة رقمنة النظام المصرفي التقليدي (1968–2008)، بظهور أول جهاز صراف آلي وتأسيس شبكة سوسفت (Swift) ونشأة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛

3) والمرحلة الراهنة (من 2008 إلى الوقت الحاضر)، أين تحولت التكنولوجيا من أداة مساعدة للفطاع المالي إلى قطاع مستقل تقوده مؤسسات ناشئة (Startups) تقدم حلولاً –تفكيكية تتحدى المنظومة المصرفية الكلاسيكية، وتستهدف الفئات غير المستفيدة من الخدمات.

وفقاً لتصنيفات لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي، تُقسم التكنولوجيا المالية بناءً على وظائفها الاقتصادية التي تؤديها إلى **(مراد محبوب & مبارك قرقب، 2018)، (عبد الحكيم عمران & مصطفى فريد)]**:

1) ركيزة المدفوعات والمقاصة والتسويات، تهدف إلى تسريع انتقال الأموال وتقليل تكاليف المعاملات وتجاوز الحدود الجغرافية، وأبرز أدواتها:

- المحافظ الإلكترونية (e-wallets) وتطبيقات الدفع المحمول (mobile payments) مثلتطبيق بريدي موب، ومحافظ مؤسسات الاتصالات، وكلها تتيح للمستخدمين تخزين الأموال ودفع قيمة المشتريات دون لحسابات مصرفية كلاسيكية؛
- العملات الرقمية والمشفرة التي تمثل تحولاً سيادياً لرقمنة النقد وتسهيل التسويات العابرة للحدود؛
- أنظمة الدفع بين الأفراد من خلال تطبيقات تتيح تحويل الأموال لحظياً بين الأفراد دون وساطة معقدة.

2) ركيزة الإيداع والإقراض وجمع رؤوس الأموال، التي تعمل على إحداث لغاء للوساطة الكلاسيكية، بربط بين أصحاب الفوائض المالية (المستثمرين والمدخرين) وأصحاب العجز (المقترضين) بشكل مباشر، وأبرز أدواتها:

- منصات رقمية، تجمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من الأفراد لتمويل مشاريع ناشئة أو ابتكارية؛
- منصات الإقراض بين الأفراد، تعتمد على خوارزميات لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين ومنحهم قروضاً مباشرة من مستثمرين أفراد بعوائد تنافسية؛
- مصارف رقمية افتراضية، لا تمتلك فروعاً مادية، تقدم خدمات الإيداع والبطاقات بمرونة عالية وتكلفة تشغيلية شبه معدومة.

3) ركيزة إدارة الثروات والاستثمار، تهدف لإضفاء الطابع الديمقراطي على الاستشارات المالية، والتي كانت سابقاً حكراً على ذوي الثروات الكبيرة، وأبرز أدواتها:

- المستشار الآلي (robo-advisors)، خوارزميات ذكاء اصطناعي تقوم بتحليل البيانات المالية للمستخدم (مستوى الدخل، تحمل المخاطر، الأهداف) لبناء وإدارة محافظ استثمارية آلياً وبتكلفة منخفضة جدا؛
- التداول الخوارزمي والاجتماعي (algorithmic & social Trading)، من خلال منصات تتيح تنفيذ صفقات مالية معقدة بناءً على نماذج رياضية، أو تتيح للمستثمرين الصغار نسخ استراتيجيات التداول للمستثمرين المحترفين.

4) ركيزة تكنولوجيا التأمين (InsurTech)، قصد تحسين سلسلة القيمة في قطاع التأمين، بدءاً من التسعير إلى معالجة المطالبات، باستخدام البيانات الضخمة لتسعير المخاطر بدقة، وأبرز أدواتها:

- التأمين المصغر الرقمي (digital microinsurance): بوالص تأمين بأسعار زهيدة وتغطيات محددة (مثل التأمين على المحاصيل الزراعية ضد الجفاف) تُباع وتُدار بالكامل عبر الهاتف المحمول؛
- التأمين القائم على الاستخدام (usage-based Insurance): مثل التأمين على السيارات الذي يحدد قسط التأمين بناءً على سلوك السائق المُراقب عبر أجهزة الاستشعار (telematics).

2.2 تقديم الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال قنوات رسمية باسعار مقبولة، ويتم قياسه من خلال قانوني العرض والطلب لاتاحة هذه الخدمات **[(بن ناصر عبد الحميد & راضية مصداع، 2022)، (أسيا بن ساسي، خضرة دحو & إسحاق حسيني، 2023)، (مفيدة الأحسن، كريم بيشاري & رفيق الأحسن، 2023)، (World bank, 2018)، ، Banque d'Algérie, (2022, p. 1)].**

الملاحظ أيضا مثل تعاريف التكنولوجيا المالية، أن تعاريف الشمول تتشابه في مجملها، ومنها نذكر:

- وفرة المنتوجات وتلبيتها للاحتياجات الأساسية للأفراد والمؤسسات، قصد إمكانية الوصول إلى منتوجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات، مدفوعات، مدخرات، ائتمان، وتأمين)، على أن يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة **[(صندوق النقد العربي، 2017، ص 6)]**؛
- عملية تضمن سهولة الوصول والاستخدام والتوافر للخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، وخاصة الفئات منخفضة الدخل والمهمشة جغرافيا بتكاليف عادلة وشفافة **[(A.F.I., Malaysia, 2019, pp. 5-6)]**؛
- الاستخدام الفعلي للنظام المالي الرسمي لجميع الفاعلين في الاقتصاد [تعريف مستخدم في الدراسات القياسية] **(Mandira SARMA, 2008, pp. 2-3)**.

يمكن من خلال التعاريف السابقة، "الشمول المالي هو منظومة اقتصادية متكاملة تهدف إلى دمج الأفراد والمؤسسات المصغرة داخل الدورة المالية الرسمية عبر تجاوز العوائق الجغرافية وتكاليف المعاملات من خلال تبني أدوات التكنولوجيا المالية، مما يضمن وصولا مستدما واستخداما فعالا للخدمات المالية الأساسية.

لشمول المالي أهمية في تحقيق التنمية، هذا ما تؤكده مؤسسات دولية مثل الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) والتحالف العالمي للشمول المالي AFI)، فنجد أن الشمول المالي ظاهرة بثلاثية الأبعاد **[(الإسكوا، 2026)، (بوابة الشمول المالي من أجل التنمية FinDev، 2025) & (GPFI, 2026)]:**

1) بُعد الوصول (Access) الذي يشير إلى إمكانية الاستفادة المادية من الخدمات المالية الرسمية. يعكس هذا البعد مدى اختراق النظام المالي ديموغرافياً وجغرافياً.

المؤشرات: عدد الفروع المصرفية لكل 100,000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)، والمسافة الجغرافية أو الزمنية للوصول إلى أقرب نقطة خدمة مالية.

2) بعد الاستخدام (Usage) الذي يعني أن الوصول وحده لا يضمن الشمول؛ فقد يمتلك الفرد حساباً مصرفياً ولا يستخدمه. يقيس هذا البعد مدى عمق وانتظام استخدام الزبائن للمنتوجات المالية.

المؤشرات: نسبة البالغين الذين لديهم حساب نشط، حجم الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي، عدد التحويلات الإلكترونية، ونسبة الحاصلين على ائتمان رسمي.

3) بعد الجودة (Quality) وهو البعد الأكثر حداثة في الأدبيات، ويقيس مدى ملاءمة المنتوجات المالية لاحتياجات الزبائن، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بحماية المستهلك.

يقدم مؤشر الشمول المالي لسنة 2025 تقييماً شاملاً قائماً على البيانات في 139 دولة. ويقيس المؤشر ثلاثة محاور مترابطة: إمكانية الولوج إلى الخدمات المالية، واستخدامها، ومعوقات الوصول إليها، عبر القنوات التقليدية والرقمية على حد سواء. ويعتمد المؤشر على اختيار البيانات ومعالجتها بشفافية، مما يتيح إجراء مقارنات متسقة بين الدول. كما يسلط الضوء على نجاحات الأنظمة المالية في توسيع البنية التحتية المالية، والتحديات التي تواجهها في الاستفادة من هذا التوسع لتحقيق مشاركة فعّالة **[(الإسكوا، 2026)]**.

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي – Global Findex) غلوبل فندكس) أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالإدخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011 **[(جلال الدين بن رجب، 2017)]**. ويُعد مؤشر الشمول المالي العالمي 2025 مورداً لا غنى عنه لصناع السياسات في مجالات الاتصال الرقمي والشمول المالي، وكذلك للممارسين والباحثين والمتخصصين في التنمية **[(بوابة الشمول المالي من أجل التنمية FinDev، 2017)]**.

وباعتبار الشمول المالي هو أحد دعائم التنمية، ولفهمه بالكامل، يجب دراسة العوائق التي تمنع تحقيقه، والتي تُقسم اقتصادياً إلى مجموعتين:

1) عوائق من جانب العرض (supply–side barriers)، وهي العقبات التي تفرضها المؤسسات المالية والبيئة التنظيمية:

- ارتفاع تكلفة المعاملات: الرسوم المرتفعة لفتح الحسابات وصيانتها تجعل الخدمات المالية غير مجدية لذوي الدخل المنخفض؛
- عدم تماثل المعلومات (information asymmetry): غياب السجلات الائتمانية للأفراد يدفع المصارف لطلب ضمانات عينية (collateral) صارمة لا يملكها صغار الزبائن، مما يمنعهم من الحصول على القروض؛
- التنظيم المالي الصارم: متطلبات إثبات الهوية الصارمة (KYC – اعرف زبونك) قد تقصي الأفراد الذين لا يملكون وثائق هوية رسمية، أو العاملين في القطاع الموازي.

2) عوائق من جانب الطلب (demand–side barriers)، وهي العقبات النابعة من خصائص وسلوكيات الأفراد أنفسهم:

- نقص أو عدم انتظام الدخل: وهو السبب الأول عالمياً للإقصاء المالي، حيث يرى الأفراد أن أموالهم لا تكفي لتبرير فتح حساب مصرفي؛

- الأمية المالية (financial illiteracy): عدم فهم كيفية عمل المنتوجات المالية (كحساب الفوائد أو شروط الائتمان) يولد الخوف من التعامل مع المصارف؛
- فجوة الثقة (lack of trust): التجارب السابقة مع الأزمات المصرفية أو الخوف من الرسوم الخفية تؤدي إلى تفضيل الأفراد للاكتناز النقدي (cash hoarding).

3. الشمول المالي في الجزائر:

عرفت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال الخدمات المالية الرقمية لاسيما الدفع الالكتروني والتحويلات المالية، مما أسهم في تحسن مستويات الشمول المالي، وعلى الرغم من ذلك لا يزال القطاع المالي يواجه تحديات، لذا أصبح من الضرورة استغلال الفرص المتاحة لمواكبة التحديات التي تعترض عملية التحول الرقمي **[(فوزية تكيالين، 2025، ص 132)]** .

1.3 فرص الشمول المالي

أصبح الشمول المالي في الجزائر ضرورةً حتميةً لضمان تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة. ومن خلال تطبيق سياساتٍ ومبادراتٍ استراتيجية، يُمكن للبلاد مواصلة التقدم نحو تحقيق الرخاء المشترك الذي يُتيح للجميع فرصة المشاركة الكاملة في الاقتصاد. ويشارك في فرض هذا الشمول المالي العديد من الجهات خاصة المصارف التقليدية وبريد الجزائر والمؤسسات الكلفة بتطوير التكنولوجيا المالية (FinTech) والجهات الحكومية، وهذا قصد الحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي، تشجيع ريادة الأعمال، ودعم الاستقرار المالي للبلاد. وقد بدأت تظهر نتائج مُلهمة نتيجة لهذه الجهود. ساهمت مبادراتٌ مثل توسيع شبكات الخدمات المصرفية والبريدية في المناطق الريفية، وتطوير حلول الدفع الرقمي، ورفع مستوى الوعي بالخدمات المالية، في تحسين وصول العديد من المواطنين الجزائريين إلى هذه الخدمات. ولضمان استمرار هذا الشمول المالي وتعزيزه، يلزم توفير آلياتٍ عديدة، منها التثقيف المالي لتوعية السكان بمختلف الفئات بفوائد الخدمات المالية وكيفية استخدامها بمسؤولية، بالإضافة إلى تطبيق أنظمةٍ تُشجع الابتكار المالي وتُحقق المساواة في الوصول إلى الخدمات بتكلفة مقبولة وفي مناطق البلاد **[(Said SI AMARA, 2024)]**.

يُعدّ تحوّل القطاع المصرفي في الجزائر جزءًا من جهود تحديث شاملة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وتحسين تمويل الاقتصاد، ورفع معايير الحوكمة. ولا يُمثّل هذا التطور مجرد تعديل مؤقت، بل هو إصلاح تدريجي شامل يستجيب للتغيرات الداخلية في الاقتصاد الوطني، ولمتطلبات بيئة مالية دولية دائمة التطور. وفي هذا الإطار، نفّذت الحكومة سلسلة من الإصلاحات الهيكلية المصممة لإعادة تعريف دور المؤسسات المصرفية. ويبقى الهدف الرئيسي هو توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، مع تحسين قدرة النظام على توجيه المدخرات نحو القطاعات الإنتاجية. وبهذا، ستدخل هذه الإصلاحات قطاعاتٍ وفاعلين جدد، بما في ذلك

مكاتب الصرافة، ومقدمي خدمات الدفع، ومصارف الاستثمار، والمصارف الرقمية، ما يُمثل تغييرات هيكلية هامة في البنية المالية للبلاد، وكذلك نحو تعزيز الحضور المالي للبلاد في الخارج من خلال بنك الجزائر الخارجي، بما يتماشى مع استراتيجية التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي **[(Samia BOULAHLIB, 2026)]**.

باعتبار أن الفرص هي البنزين التي تعمل على تطوير الشمول المالي في الجزائر، ومنها:
بالتوازي مع تطور رقمنة الإدارة، أصبحت الكثير من العمليات تجرى إلكترونيا من خلال حسابات مصرفية وبريدية (دفع فواتير، ضرائب، منح اجتماعية، منحة البطالة، التسجيل الجامعي الرقمي المفروض حصرا على كل الطبة...)، إذ نجد اليوم أن حوالي 44% فقط من البالغين يملكون حساب مصرفي، وأقل من 15% يستخدمون الدفع الإلكتروني بانتظام. يعني هذا، أن الطريق مازال طويل، لكن فرصة التطوير هي كبيرة؛
تطور استخدام تطبيقات للدفع الالكتروني نتيجة انتشار استخدام الهواتف المحمولة المتطورة؛، وعلى أهمها تطبيق "بريدي موب" بأكثر من 2 مليون مستخدم؛
تطور عمليات التجارة الالكترونية، بفضل تزايد استخدام المنصات الالكترونية، وازدياد القبول بالدفع الالكتروني.

وعلى الجزائر الاستفادة من التجارب الدولية في الشمول المالي، بدءا من تجارب المنطقتين الإفريقية (كينيا تنزانيا وأوغندا ونيجيرنا ورواندا..) والعربية (خاصة مصر ودول الحليج)، إذ أن الواقع يؤكد فشل وعدم قدرة المصارف التقليدية للوصول للمناطق النائية، مما يجعل الحل من خلال استخدام الهاتف المحمول والتعاملات الالكترونية عن بعد (مثل توسع استخدام تطبيق بريدي موب خارج مكاتب البريد).

2.3 تحديات الشمول المالي

تبذل الجزائر جهود متواصلة لتطوير خدماتها المالية الرقمية لتحقيق شمول مالي حقيقي، من بينها التوصيات التي أقرها بنك الجزائر بوضع استراتيجية وطنية للشمول المالي تهدف إلى **[(سعاد بوشلوش، 2022)]**:

- تحسيس ونشر مبادئ وأصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية؛
- المساهمة في تمويل المشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الترويج والتحسيس للتعريف بالمنتوجات المصرفية خاصة المرتبطة بالتكنولوجيات المالية؛
- توسيع شبكات المصارف والمؤسسات المالية عبر مناطق الوطن؛
- تشجيع الصيرفة الإسلامية من خلال إصدار لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي؛
- مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي..)، وهذا تحفيزا لزبائن على استخدام وسائل الدفع غير النقدية ودفع المصارف على الابتكار وتقديم منتوجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية المالية الحديثة.

توجد عوامل تحد من استخدام الخدمات المالية الرقمية بصورة أشمل في الجزائر، وبالتالي هناك تحديات تعيق الشمول المالي، من بينها نذكر **[(سعاد بوشلوش، 2022، (Algerieinvest.dz, 2024)**، **(فضيل البشير ضيف، 2020) & (Chabane FEREDJ, Abdelkader MADADI & Hamid ABDALLAH EL HIRTSI,2021)]:**

- ضعف البنية التحتية، فنقاط البيع الإلكتروني TPE في المحلات مازالت قليلة، شبكة الأنترنت مازالت غير مستقرة في مناطق عدة من الجزائر (سواء عن طريق الهاتف الثابت أو عن طريق الجيل الرابع والخامس للهواتف المحمولة)؛
- بقاء ثقافة الاستخدام النقدي سائدة بقوة، نتيجة عدة عوامل بعضها موضوعي مثل نقص الثقة في الدائرة المصرفية، رفض العديد من التجار التعامل خارج التعامل النقدي، الخوف من الاختراق والاحتيال.. الخ، ومنه ما هو غير موضوعي مثل الخوف من مصالح الضرائب وأجهزة الدولة الاخرى من تتبع؛
- فجوة في الشمول المالي، إذ نجده متمركز في المدن الكبرى بين الولايات، خلافا لمناطق عدة في ولايات الجنوب والهضاب، هذال ما يؤكد قلة وسوء التوزيع الجغرافي للوحدات المصرفية وأجهزة الصرف الآلي؛
- وضعف الجهاز المصرفي الذي من المفروض هو لاعب مهم وأساسي في أي إصلاح مالي، ويعكس وضع القطاع تطورات إيجابية في بعض مؤشرات أدائه، ولكنه يكشف أيضًا عن هشاشته الكبيرة، فنموه أبطأ من معدل التضخم. ولا يزال صغيرًا نسبيًا، إذ تمثل القيمة السوقية للسوق أقل بقليل من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بدول أخرى مقاربة؛
- أمور أخرى مثل الأمية المالية، انخفاض الدخل، ارتفاع تكلفة توفير الخدمات المالية... الخ.

خاتمة:

ببساطة، الشمول المالي يضمن الوصول الجيد للخدمة والسلعة بجودة عالية وبتكلفة منخفضة وآمان كبير، وأن كل مواطن أو ومؤسسة صغيرة تستطيع الولوج لخدمات ملائمة (حساب، دفع إلكتروني، ادخار، قرض، تأمين..)، وهو لا يأتي بقرار فقط، واستخدام التكنولوجيا المالية لا يكفي لتحقيقه، فلا بد من توافر أمور متكاملة: شبكة أنترنت قوية، أجيال الحديثة من الهواتف المحمولة، جهاز مصرفي فاعل، تشريعات وتنظيمات إدارية مرنة، وبطبيعة الحال توسع ثقافة الاستخدام الالكتروني خارج الدائرة النقدية.

من توصيات البحث:

- الاستفادة من التجارب الدولية في الشمول المالي، بدءا من تجارب المنطقة الإفريقية؛
- ضرورة توسيع الوصول لتطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول؛
- خفض التكلفة في العمليات المالية الالكترونية مقارنة بالمصارف الكلاسيكية؛
- جذب الزبائن المترددين والرافضين للاستعمال العمليات الالكترونية عن بعد؛
- وضع حوافز ضريبية،

- **الإحالات والمراجع:**

1- أسيا بن ساسي، خضرة دحو & إسحاق حسيني (2023)، علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة بسكرة، المجلد 05، العدد 03، ص ص 165-192.
https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/649/5/3/227328

2- عبد الحميد بن ناصر & راضية مصداع (2022)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وانعكاساتها على القطاع المصرفي، مجلة المُدَبِّر (Le manager)، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، المجلد 09، العدد 03، ص ص 5-24.
https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/451/9/3/213444

3- بوابة الشمول المالي من أجل التنمية FinDev (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، الاطلاع في 2026/01/15،
https://www.findevgateway.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/qadt-byanat-almwshr-alalmy-llshmwl-almaly

4- بوابة الشمول المالي من أجل التنمية FinDev (2025)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2025 -الاتصال الرقمي والشمول المالي في الاقتصاد الرقمي-، 2025/07/01، الاطلاع في 2026/01/15،
https://www.findevgateway.org/ar/paper/2025/07/qadt-byanat-almwshr-alalmy-llshmwl-almaly-2025

5- جلال الدين بن رجب (2017)، كيفية احتساب مؤشر مركّب للشمول المالي والتعرف على محدداته، ندوة صندوق النقد العربي، أبوظبي، 08 و09 نوفمبر 2017.

6- سعاد بوشلوش (2022)، تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، المجلد 05، العدد 02، ص ص 579-594،
https://asjp.cerist.dz/en/article/206543

7- صندوق النقد العربي (2017)، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، نشرة رقم 10، أبوظبي.

8- عبد الحكيم عمران & مصطفى فريد (2018)، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سمطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي لممشروعات العمومية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 07، العدد 01، ص ص 192-308،
https://asjp.cerist.dz/en/article/31934

9- عبد الله حسن طعامنه (2024)، التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول "رقمنة الأعمال والبحث العلمي: رؤى مستقبلية"، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، يومي 17 و28 جويلية 2024.

10- فريد حبيب ليان (2019)، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت.

11- فضيل البشير ضيف (2020)، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 01، ص ص 471-485،
https://asjp.cerist.dz/en/article/118576

12-فوزية تكيالين (2025)، مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي، دكتوراه الطور الثالث ل.م.د. في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

13- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الإسكوا- (2026)، تقرير الشمول المالي، جانفي 2026، الاطلاع في 2026/02/13
https://www.unescwa.org/ar/publications/تقرير-شمول-مالي

14-مفيدة الأحسن، كريم بيشاري & رفيق الأحسن (2023)، واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات) - دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 الى 2021-، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، ، المجلد 12، العدد 02، ص ص 22-40،
https://asjp.cerist.dz/en/article/240377

15-حمد عبد العليم صابر (2023)، التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة اسكندرية للبحوث االدارية ونظم المعلومات، المعهد العالي للعلوم التجارية بأبي قير في الإسكندرية، المجلد 01، العدد 01، ص ص 95-110.
https://ajmris.journals.ekb.eg/article_317550.html

16-مراد محبوب & مبارك قرقب (2018)، التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة، بين المتطلبات والتحديات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 07، العدد 03، ص ص 123-141،
https://asjp.cerist.dz/en/article/59859

17-هشام حمزة (2022)، التكنولوجيا المالية (مفهوم، تطور، مخاطر)، 2022/10/23، الاطلاع 2025/12/15،
https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/2022/10/23/التكنولوجيا-المالية-مفهوم،-تطور،-مخا/

18-A.F.I. – Alliance for financial inclusion, Malaysia, (2019), Alliance for financial inclusion policy model: afi core set of financial inclusion indicators, Kuala Lumpur, Malaysia,
https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2019-12/AFI_PM_Core%20Set_FINAL_digital.pdf

19-Algerieinvest.dz (2024), L'état de nos banques reflète une économie nationale qui peine à relancer l'investissement productif, 24/10/2024, consulté le 16/01/2026
https://www.algerieinvest.dz/letat-de-nos-banques-reflete-une-economie-nationale-qui-peine-a-relancer-linvestissement-productif/

20-Banque d'Algérie (2022), Brochure sur l'inclusion financiere, 01/10/2022, consult » le 16/08/2026,
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/10/inclusion7.pdf

21- Chabane FEREDJ, Abdelkader MADADI & Hamid ABDALLAH EL HIRTSI (2021), L'inclusion financière en Algérie: Déterminants et contraintes, Revue du développement économique et humain, Laboratoire du développement économique et humain en Algérie, Université Blida 2, volume 12, numéro 2, pp. 190-204,
https://asjp.cerist.dz/en/article/197305

22-Iñaki ALDASORO, Jon FROST, Vatsala SHREETI (2025), Quand la technologie rencontre la finance, 15/09/2025, consulté le 28/01/2026
https://www.imf.org/fr/publications/fandd/issues/2025/09/tech-meets-finance-jon-frost

23-Mandira SARMA (2008), Index of Financial Inclusion. Working paper n° 215. Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhin, https://www.icrier.org/pdf/Working_Paper_215.pdf

24-Said SI AMARA (2024), L'inclusion Financière en Algérie : Un Chemin vers la Prospérité Partagée, 05/05/2024, consulté le 05/02/2026
https://lasentinelle.dz/index.php/2024/05/05/linclusion-financiere-en-algerie-un-chemin-vers-la-prosperite-partagee/

25-Samia BOULAHLIB (2026), Inclusion financière: Une mutation accélérée du système bancaire algérien, quotidien national d'information el moudjahid du 31/03/2026, consulté le 08/03/2026,
https://www.elmoudjahid.dz/fr/economie/inclusion-financiere-une-mutation-acceleree-du-systeme-bancaire-algerien-249902

26-The Global Partnership for Financial Inclusion -GPFI- (2026), G20 Policy Recommendations for Moving from Financial Access to Usagen, 01/27/2026, consulté le 20/02/2026
https://www.gpfi.org/about-gpfi

27-World bank (2018), Financial Inclusion on the rise, but gaps remain, global findex database shows, 19/04/2018, 14/03/2026
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows